

محمد بن محمد البخاري الحنفي للثقة علي بن ابراهيم وان لم يقل بالتكفير وهذا هو الحق  
انتفا إليه تعالى والتكفير صعب فاحذر منه وهذا بيان الدليل الثاني من صحة  
الآية واماميات الاول الذي هو برهان انتفاع المشهورين المتكلمين  
فتكفيره انه لو امكن ايمان لا يمكن بينهما ما غاب بان يزيد احد هو حركة زيب  
والامر يسكنه اذ كل منهما في نفسه امر ممكن ولكن التعلق الارادة بكل منهما اذ  
لا تضاد بين الارادة بين المرادين وجبت امان يحصل الامر ان  
في جمع الصلح اوله فليزج احد هو اماره الحدوث والامكان لما  
فيه من ضابطية الاحتياج فانتم يستلزم الامكان التامع المستلزم للحال  
فيكون في الاوهن تفصيل ما يقال انما هو ان لم يقدر على مخالفة الاخر  
فكلامه وان قدر لزيد من الاخر وعاد كما ذكره في دفع ما يقال انه يجوز ان  
يتشكرا من غير قانع وان كون الحادفة والمخالفة غير ممكنة لا يستلزم ايمانها  
المحال وان يتشكرا لارادته فان قيل يقتضي كلمة لو لم يكن التناقض الثاني محتمل  
في الماضي بسبب انتفاء الاول فيه فلا يقدر على الالالة علي ان انتفاء الفساد  
في الزمان الماضي بسبب انتفاء التهور قلنا نعم بحسب اصل اللفظة لكن قد  
فصل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء النزل من غير دلالة على تعيين  
زمان كما في قولنا لو كان العالم قد مات كان غير متغير والاية من هذه النسخ وقد  
يشبه على بعض الاذهان احد الاستعمالين بالاخر فيقطع عن ابي شرح هو  
السعد وان قيل ظاهر الالوية في الالهة وهو لا يستلزم نفي واحد غير الله اوجب  
بان لا يوجد واحد اخر غير الله لوجوب الالفة لان مجموع الاثنين غير كل واحد  
اذ الكل غير الجزء والجزء بالالفة ما فوق الواحد بالالفة الجنس فيصير في علي  
الاثنين انه **الله والاحصاء** اي قيامه تعالى بنفسه اي ذاته بمعنى انتفائه  
عما سواه وعدم افتقاره الي محل ومخصصه اي موثوره موجود وهذا هو  
الفناء المطلق المخصوص به سبحانه وهو ثابت نقله وعقله قال الله تعالى  
يا ايها الناس انتم العقل الي الله والله هو الفني المحيد وقال الله عني  
عن الاعراب وقال الله الصمد ومعناه الذي يصمد اليه في الحوائج  
اي يذهب اليها وتسال منه ولا يشك ان ما سواه صامد اه مقتضى اليه

الحال

بلغ

في العوابع

في العوابع اي بقصد فيها وتسال منه ولا تشك ان ما سواه مقتضى العوابع  
ذو امداد اسائل له بلسان حاله او مقالها او بها وتمة السورة في هذا  
بعد من انتقار نفي ما والايات والاحاديث والاجزاء والاعيان له الفناء  
الاطلاق واما دليله عقلا فلهذا لا يحتاج اليه في نفي به لكان صفة كما  
فدعيه التصاري ومن في معناه من الباطنية فيجسم الاله تعالى وليس له  
لك اذا الصفة لا تلتزم بها صفة اذا لو قامت بها للزمان لا تقضي منها  
او صفة اخرى لكن كل واحد منهما ليس للامر وهو محال وقد ثبت  
انه سبحانه يتصون بصفات المعاني والمعنوية فلهذا لم يرد انما غير صفة  
قد وجب له سبحانه الوجود والعدم والبقا اذا وصفات فاستعمال  
يقضي اليه محض بعبارة او غيره فثبت ان الفناء الحقيقي له وان وصف به الغير  
في الزمان حينئذ يصير فاعلا محض الاختيار فيضطر بالاجزاء والامداد  
غير مقتضى واسطة ونسب لغيره بل لا يربط بالاجزاء والامداد  
من فيض حكم اسم الحكيم الوهاب ويجهل البيان بطل القول بالتحول ولا  
تحد والالتصال **عاجل** اي مع حيايته حقيقة لكل ما سواه وهو معنى  
مخالفة تعالى لمحو اثاره غير مماثل لشيء منها في الذات والصفات والاعمال  
ولو بسابقة كالعدم الالوية او الحق كانهما الاخرية قال تعالى ليس  
كشأنه شيء من امره من مثله ذاته المقدسة على مثله لا يفعل كذا اي انت  
وقيل مثله صفة اي ليس كصفة وهي صفة من جملة ما قاله انه ارعيبه  
المبالغة اي ليس كمثل من لو فرض كيقول ولا مثله وقيل المبالغة في الوحي والوحي  
لا حيزه بصل المحققين ولان ما سواه اجسام او جواهر او اعراض وهي ما لا  
ملكه او ملكة واما جهات ارحم ورونهايات ولا نفي منها اي اجل وجود  
وانفرد لكونها حادثة فاستعمال ان مماثل لاجب الوجود الثابت قومه ويقا  
وه وقد اجمع المسلمون على كونها الفناء على الاطلاق الا في محمّد والتسوية  
والخالفة بينه وبين سائر الذوات لان الله الحي صمد لا يمدد ولا يمدد اليه  
ان يمدد ومن طافتم فانهم قالوا المبالغة في كل وجود من الموجودات  
الغارجية اعناهي بالذات وليس بين الخالقين اشتراك في الالهي والاعمال  
ذوات الاجزاء المقومة وعليه فهو منزه عن المثل اي لا يشترك في تمام الالهي

في العوابع